

الأصول في النحو

ليسَ في الأسماءِ اسمٌ آخرُهُ واوٌ قبلَها ضمةٌ فمَتى وقعَ شيءٌ مِنَ هذا قلبتِ
الواوُ فيه ياءً وَقَدَ بُيِّنَ هذا فيما تقدمَ .
قالَ أبو بكرُ : ويجوزُ عندي أَنَ يكونَ تقديرُ قولِ الشاعرِ : (سُمِّي) أَرَّهَ ()
فُعِلَ () قصرهُ مِنَ (فَعُولٍ) فلمَّا وقعتِ الواوُ بعدَ ضمةٍ وهيَ طرفُ فَلَبيها
ياءً وهذا التأويلُ عِندي أَحسنُ مِنَ حذفِ اللامِ لأنَّ حذفَ الزائدِ في الضرورةِ
أَوْجبُ مِنَ حذفِ الأصلِ وسَماءُ مثلُ (عَناقٍ) في البناءِ والتأنيثِ وكذلكَ جمعُهما
سَوَاءٌ تَقُولُ (سُمِّي) وَعُنُوقُ فَسُمِّيَ (فُعُولُ) وَعُنُوقُ (فُعُولُ) وَقَدَ
حكوا : ثَلَاثَ أَسْمِيَةٍ بنوها على (أَفْعِلَةٍ) وهيَ مؤنثةٌ وإنَّما هذا البناءُ
للمذكرِ وإنَّما فعلوا ذلكَ لأَرَّهَ تَأْنِيثُ غيرُ حقيقيٍّ وليسَ كَعَناقٍ لأنَّ (عَناقاً)
(تَأْنِيثُها حقيقيٌّ) .
واعلم : أَنَ قولَهم (يُّهَرِّقُ) الهاءُ مفتوحةٌ في مكانِ الهمزةِ وكانَ الأصلُ :
يُؤَرِّقُ لأنَّ أَصلَهُ (أَفْعِلَ) مثلُ (أَكْرَمَ) فَأَكْرَمَ مثلُ (دَحَجَ) ملحقُ
بهِ وكانَ القياسُ أَنَ يقولَ في مضارعِ أَكْرَمَ يُّؤَكْرِمُ مثلُ (يُّدَحِجُ) فاستثقلوا
ذلكَ لأَرَّهَ كانَ يلزمُ منه أَنَ يقولَ : أَنَا أَكْرِمُ مثلُ أَدَحِجُ أَكْرِمُ
فحذفوا الهمزةَ استئثالاً لإِجتماعِ الهمزتينِ ثُمَّ أَتبعوا باقي حروفِ